



المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة

التقرير التقييمي الثالث

الانتخابات البرلمانية في مصر 2015

صدر بتاريخ: 15 أكتوبر 2015

(بالتزامن مع اكتمال أنشطة الدعاية الانتخابية لمرشحين محافظات المرحلة الأولى من التصويت)

© جميع الحقوق محفوظة للمركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة 2015

www.egldi.org – fb.com/egldi

مقدمة:

يُعد هذا هو التقرير التقييمي الثالث¹ في سلسلة التقارير التقييمية التي يصدرها "المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة" بهدف تقييم عملية الانتخابات البرلمانية التي تعتبر متمم لخارطة الطريق، التي وضعتها القوى السياسية عقب ثورة 30 يونيو، وكانت قد بدأت بصياغة دستور جديد ثم الاستفتاء عليه، ثم انتخابات رئاسية، وحالياً الانتخابات البرلمانية.

تهدف هذه السلسلة من التقارير إلى تقييم عملية الانتخابات البرلمانية بالكامل من كافة جوانبها، على مستوى دور الدولة متمثلة في اللجنة العليا للانتخابات، وعلى مستوى الأحزاب السياسية والمتنافسين، وأيضاً على مستوى المواطن الناخب صاحب الصوت الأعلى في هذه المعركة.

يأتي التقرير الثالث بالتزامن مع اكتمال المرحلة الثانية من الإجراءات، وهي مرحلة الدعاية الانتخابية لمرشحي محافظات المرحلة الأولى من التصويت، وهي: الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط والوادي الجديد وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان والبحر الأحمر والإسكندرية والبحيرة ومرسى مطروح. وينافس فيها 2573 مرشح على مقاعد الفردي، و8 قوائم هي قوائم حزب النور، وفي حب مصر، وائتلاف الجبهة المصرية وتيار الاستقلال، وفرسان مصر، وكتلة الصحوة الوطنية المستقلة، وائتلاف الجبهة المصرية، وتيار الاستقلال.

¹ للإطلاع على التقريرين الأول والثاني الصادران في فبراير وفي سبتمبر 2015 على التوالي، برجاء زيارة صفحة الانتخابات البرلمانية على موقع المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة عبر هذا الرابط: http://egldi.org/sec_a/arc.php?rw=6

أولاً: الإطار التشريعي:

خصصت اللجنة العليا للانتخابات البرلمانية قسم كامل على موقعها الإلكتروني لمسألة الدعاية الانتخابية وحدود الإنفاق المالي على الدعاية لكل فئة من المرشحين، مدون به كل الشروط والإجراءات الواجب على المرشحين اتباعها، وسبل عقاب المخالفين وفقاً للقوانين المنظمة، وهي قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلس النواب وتعديلاتهما.²

تعطي القوانين للمرشح الحق في إعداد وممارسة كافة أنشطة الدعاية الانتخابية التي لا تخالف القانون لمخاطبة الناخبين لإقناعهم ببرنامجه الانتخابي وذلك عن طريق الاجتماعات العامة والحوارات ونشر وتوزيع مواد الدعاية الانتخابية ووضع الملصقات واللافتات واستخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة والإلكترونية، وغيرها من الأنشطة بشرط أن لا يكون من بينها ما يلي:

- (1) التعرض لحرمة الحياة الخاصة للمواطنين أو للمرشحين.
- (2) تهديد الوحدة الوطنية أو استخدام الشعارات الدينية أو الرموز التي تدعو للتمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو اللغة أو العقيدة أو تحض على الكراهية.
- (3) استخدام العنف أو التهديد باستخدامه.
- (4) استخدام المباني والمنشآت ووسائل النقل المملوكة للدولة أو لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، والمؤسسات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب، ودور الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- (5) استخدام المرافق العامة ودور العبادة والجامعات والمدارس والمدن الجامعية وغيرها من مؤسسات التعليم العامة والخاصة.
- (6) إنفاق الأموال العامة وأموال شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

² للإطلاع على التعديلات التي جرت على القوانين المذكورة، برجاء الإطلاع على التقرير التقييمي الثاني الصادر عن المركز المصري لدراسات الديمقراطية الحرة عبر هذا الرابط:

<http://egldi.org/updates/arc.php?rw=42>



- (7) الكتابة بأية وسيلة على جدران المباني الحكومية أو الخاصة.
- (8) تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة.
- (9) القيام بأية دعاية إنتخابية تنطوي على خداع الناخبين أو التدليس عليهم بنشر أو إذاعة أخبار كاذبة عن موضوع الانتخاب أو عن سلوك أحد المترشحين أو عن أخلاقه أو التشهير به من خلال الكلمات أو الصور أو المعاني أو الرموز أو الإيماءات أو حيل التعبير أو أي شكل آخر بقصد التأثير على العملية الانتخابية أو توجيه الناخبين إلى إبداء الرأي على وجه معين أو الامتناع عنه.
- (10) استعمال أو السماح باستعمال وسائل الدعاية الانتخابية في غير أهدافها (وهي الدعاية للبرنامج الإنتخابي) - كما لا يجوز للمترشح أن يتنازل لغيره عن المكان المخصص لحملة الانتخابية.
- (11) استعمال مكبرات الصوت لأغراض الدعاية الانتخابية إلا في حالة الاجتماعات الانتخابية المنظمة.
- (12) الاعتداء على وسائل الدعاية الانتخابية للغير سواء بالشطب أو التمزيق أو غير ذلك من وسائل المحو أو الإتلاف أو الإزالة.
- (13) استخدام أي وسيلة من وسائل الترويع أو التخويف بهدف التأثير على آراء الناخبين وسلامة سير إجراءات العملية الانتخابية.
- وحددت اللجنة العليا للانتخابات حد أقصى للإنفاق المالي على أنشطة الدعاية، حيث أن كل مرشح في النظام الفردي ملزم بعدم تجاوز حد صرف أقصى بواقع خمسمائة ألف جنيه في المرحلة الأولى ومائتي ألف جنيه في مرحلة الإعادة، أما بالنسبة لنظام القوائم فحددت اللجنة الحد الأقصى لما ينفقه المترشحون على القائمة المخصص لها 15 مقعداً بمليونين وخمسمائة ألف جنيه، ويكون الحد الأقصى للإنفاق في مرحلة الإعادة مليون جنيه، ويزاد الحدان المشار إليهما إلى ثلاثة أمثال للقائمة المخصص لها 45 مقعداً.

وسمحت اللجنة للمرشحين باستقبال تبرعات مادية أو عينية من المواطنين المصريين أو الأحزاب المصرية المؤيدين لبرامجهم بما لا يزيد عن 5% من الحد الأقصى المصرح به للإئناق على الدعاية، ولضمان سهولة مراقبة التزام المرشحين بهذه الشروط والنسب، ألزمت اللجنة المرشح بإخطار اللجنة العليا للانتخابات، عن طريق مخاطبة لجنة إنتخابات المحافظة، بأسماء الأشخاص والأحزاب وغيرهم، الذين تلقي منهم تبرعاً ومقدار التبرع، كما ألزمت اللجنة كل مرشح على نظام الفردى أو القائمة بفتح حساب فى أحد فروع البنك الأهلى أو بنك مصر أو أحد مكاتب البريد يودع فيه ما يخصصه من أموال وتبرعات بقصد الدعاية، ولتقدير القيمة النقدية للتبرعات العينية والتي يتعذر تقديم فاتورة معتمدة بقيمتها، يتلزم المرشح بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لتقديرها.

ويحق للجنة العليا للانتخابات شطب المرشح عقاباً له، فى حالة أن يثبت لديها ارتكابه مخالفة مثبتة وموثقة لهذه الضوابط، وتتم عملية الشطب من خلال تقدم رئيس اللجنة العليا بطلب إلى المحكمة الإدارية العليا لشطب أسم هذا المترشح من القائمة النهائية للترشح فى الدائرة، على أن يتضمن الوقائع والأسانيد والمستندات المؤيدة الدالة على ارتكاب المترشح للمخالفة.

كما تضمنت المادة الأولى من القرار رقم 1194 لسنة 2015 قيام اللجنة برصد ما تراه من مخالفات الدعاية الانتخابية

على مستوى المحافظة بالمخالفة للدستور والقوانين أو القيام بالأعمال المحظورة المشار إليها فى المادة 31 من قانون مباشرة الحقوق السياسية. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة العليا ليست جهة مراقبة على الدعاية، ولكنها تستعين فى ضبط المخالفين بشهادات موثقة ومستندات يقدمها إما منظمات المجتمع المدني المصرح لها بمتابعة الانتخابات أو الممثل القانونى لأي من المرشحين الآخرين.

ثانياً: واقع الممارسة الفعلية لعملية الدعاية:

أولاً: هوية المتنافسين ودوائرهم:

ينافس فى المرحلة الأولى 2573 مرشح على مقاعد الفردى، و8 قوائم هي قوائم حزب النور، وفى حب مصر، وائتلاف الجبهة المصرية وتيار الاستقلال، وفرسان مصر، وكتلة الصحوة الوطنية المستقلة، وائتلاف الجبهة المصرية، وتيار الاستقلال. ويتنافسون



جميعاً على مقاعد محافظات: الجيزة والفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط والوادي الجديد وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان والبحر الأحمر والإسكندرية والبحيرة ومرسى مطروح.

جدير بالذكر أن اللجنة العليا للانتخابات كانت قد تأخرت في قبول طلبات قوائم الجبهة المصرية وتيار الاستقلال بدعوى نقص أوراقهم وبسبب تقديم بعض الطعون ضدهم والتي كانت تنظرها اللجنة، ولكن بعد لجؤهم للتظلم لدى المحكمة الإدارية، حصلت القائمتين على حكم يوم 12 أكتوبر بالمشاركة وتغريم اللجنة على ما تسببت فيه من تأخير.

ما يقرب من 70% من المرشحين الفردي أو على القوائم هم من المستقلين ومن الوجوه الغير معروفة للمواطن، ولهذا نكرر تشديدنا على أهمية أن تقوم اللجنة العليا للانتخابات بنشر الصورة والسير الذاتية للمرشحين على موقعها الإلكتروني، من واقع الأوراق المقدمة لها من كل مرشح، حتى يكون من الأسهل على المواطن التعرف على الخلفية المهنية والعلمية لكل مرشح قبل أن يعطيه صوته، وحتى نضمن أن التصويت سيتم بناء على علم وليس مجرد تعاطف عائلي أو ديني أو قومي. كما أن هذه البيانات سوف تفيد الدارسين والمتابعين من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في تقدير نسب المرشحين والفائزين لاحقاً حسب خلفياتهم المهنية ومدى ارتباطها بدورهم التشريعي والرقابي في مجلس النواب.

ثانياً: الفترة المقررة للدعاية ومدى التزام المرشحين بها:

قررت اللجنة العليا أن تكون فترة الدعاية لمرشحي محافظات المرحلة الأولى هي أسبوعين تبدأ صباح يوم الثلاثاء 29 سبتمبر وتنتهي ظهر يوم الجمعة 16 أكتوبر، تليها الانتخابات مباشرةً أولاً للمصريين في الخارج يومي 16 و 17 أكتوبر ثم بداخل مصر يومي 17 و 18 أكتوبر.



تكررت شكاوى بعض الأحزاب، مثل المصري الديمقراطي والإصلاح والنهضة وتحالف نداء مصر، بأن الفترة المخصصة للدعاية قصيرة بالنسبة لحجم الدوائر، وقالوا أن هذا تسبب في عدم تمكنهم من تغطية الدوائر التي ينافسون بها بالكامل، وطالبوا بمدّها لفترة شهر كامل، لكن اللجنة العليا للانتخابات رفضت الاستجابة لهذه المطالبات وقررت التمسك بالجدول المحدد مسبقاً.

لم يلتزم أغلب المرشحين بالفترة المقررة للدعاية، حيث لجأ معظمهم لاستغلال مناسبة دينية وهي عيد الأضحى لتوزيع أضحى على المواطنين أو إقامة ساحات لأداء صلاة العيد أو نشر لافتات بالشوارع عليها صورهم ورمزهم الانتخابي يهتفون فيها الجماهير بالعيد، وكان حزب النور هو أبرز المنتهكين لفترة الدعاية، حيث أقام ساحات لصلاة العيد في مختلف محافظات مصر ووضع على الساحات لافتة بما لوجو الحزب وشعاره.

فضلاً على ذلك، في مطلع شهر سبتمبر، قام حزب النور بالإسكندرية بإعلان أن لديه كميات متوفرة من عقار السوفالدي لتوزيعها على المواطنين بشرط تقديم بطاقة الرقم القومي وبيانات المرضى، ويعد ذلك انتهاك صريح يحاول به الحزب جمع البطاقات من المواطنين واستغلال حاجتهم للعلاج، كما أنهم فعلوا ذلك دون التنسيق مع وزارة الصحة، كما أن حملة توزيع حزب النور لعقار السوفالدي في وقت يسبق الوقت الذي قرره اللجنة العليا للدعاية الانتخابية بالمحافظة. وبعد وصول عدة شكاوى لوزارة الصحة بشأن هذا الأمر، أوقفت مديرية الشؤون الصحية بالإسكندرية، الحملة التي أطلقها حزب النور وطالبت الحزب بالتحقيق في الواقعة ومحاسبة المسؤولين.

وعلى مستوى آخر، قام غالبية المرشحين، خصوصاً من ينتمي منهم لأحزاب أو قوائم غنية مالياً بخرق قواعد اللجنة العليا بالالتزام بمواعيد الدعاية المقررة، من خلال الظهور المكثف على القنوات الفضائية الخاصة للحديث عن الانتخابات وتقديم أنفسهم للجماهير بشكل غير مباشر قبل موعد الدعاية، وترتب على ذلك أن أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في بيان رسمي عن سبع قنوات فضائية خالفت نظام الدعاية الانتخابية في الفترة من 20 إلى 29 سبتمبر، وهي قنوات سى بى سى والحياة ودريم وصدى البلد وموجة كوميدى والفراعين والعاصمة. وقامت اللجنة بإخطار كل قناة بالمخالفة المرصودة في حقها للرد عليها خلال 24 ساعة من تلقيها الإخطار، ثم اتخذ الإجراءات القانونية المناسبة.



ثالثاً: كيف روح المرشحون لبرامجهم:

لم يقيم أي من المرشحين المستقلين بتقديم برامج حقيقية للناخبين، واعتمدوا في أغلب الحالات إما على البرامج العامة التي أعلنتها أحزابهم أو على شعارات محببة للجماهير لكنها خالية من أي برنامج أو خطوات عملية، وكان أشهر الشعارات المستخدمة هي القضاء على الفقر ومحاربة الإرهاب. أما حزب النور فقد قام بتغيير برنامجه أكثر من مرة بعد انتقادات كبيرة وجهت للحزب باستغلال الدين في السياسة، فأضطر لإزالة الوعود الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية من البرنامج الانتخابي المطبوع.

وبدلاً من أن يقدم المرشحون برامج انتخابية حقيقية لها علاقة بدورهم المستقبلي كنواب، لاحظنا أن أغلبهم اعتمد على وعود انتخابية مزيفة مثل التي كان يستعين بها المرشحين في مراحل سابقة، وكلها وعود بإصلاح قصور ما في الخدمات التي تقدمها الحكومة بدءاً من جمع القمامة من الشوارع، ورصف الشوارع وتنظيم المعديات، وتوظيف العاطلين عن العمل، وتقليل عدد الطلاب في الفصول المدرسية، وكلها أمور خارج نطاق عمل وقدرة نائب البرلمان.

كما اعتمد الكثير من المرشحين على استخدام الروابط العائلية والقبلية، خصوصاً في محافظات الصعيد وسيناء، للترويج لأنفسهم وحشد المؤيدين، وفي هذا عودة مرة أخرى للمشاهد التي كانت تحدث في عهد ما قبل ثورة يناير وكانت تؤدي بوصول أشخاص غير كفء وفاسدين إلى البرلمان.

وحدها الأحزاب الكبيرة والغنية استطاعت عمل دعاية لها في القنوات الفضائية الخاصة بفضل أن القائمين على هذه الأحزاب يملكون أسهماً في هذه المحطات بالفعل. بينما اعتمد أغلب المرشحين على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر اللافتات الخاصة بهم وصورهم ورموزهم الانتخابية إما عن طريق الصور أو باستخدام فيديوهات، وكان أكثر المواقع التي تم استخدامها في هذا الشأن هي الفيسبوك وتويتر نظراً لشيوع استخدامهما بين غالبية المواطنين في مصر.

واعتمد الكثير من المرشحين المستقلين على توزيع الهدايا في المناسبات المختلفة مثل عيد الأضحى، وموسم دخول المدارس، واحتفالات السادس من أكتوبر، على الرغم من أن بعض هذه المناسبات سبقت موعد الدعاية المقررة بالفعل، وأشهر الأمثلة على



ذلك كانت في توزيع بعض المرشحين لملابس العيد ولأضاحي العيد مجاناً على المواطنين أو نشر لافتات تهنئة لهم، أو إقامة ساحات لصلاة العيد عليها لوجو وشعار الحزب، مثلما فعل حزب النور في أكثر من واقعة على مستوى الجمهورية. بالإضافة إلى قيام الحزب أيضاً بالإعلان عن توزيع عقار سوفالدي على المرضى بفيروس سي في مرحلة سابقة لمرحلة الدعاية مطلع شهر سبتمبر، وقيام بعض المرشحين المستقلين الذين لديهم جمعيات خيرية باقامة قوافل طبية للجمهور بالدائرة، كما أقام بعض المرشحين فاعليات احتفالية للشباب بمناسبة السادس من أكتوبر قدموا من خلالها أنفسهم للناخب كمرشحين وطنيين متفقيين مع خط الدولة في محاولة للتلاعب بالمشاعر الوطنية لدى العامة.

في حين لجأ البعض إلى طرق مبتكرة في الدعاية مثل تصوير فيديو تحت الماء لغطاسين يحملون لافتة أحد المرشحين في البحر الأحمر، أو وضع مجسم صاروخ فوق سيارة أحد المرشحين في بني سويف.

هذا طبعاً بالإضافة للطرق التقليدية المعروفة مثل نشر لافتات في الشوارع، أو تأجير سيارات تجوب الشوارع بصور ورموز المرشحين، وإقامة سرادقات في الميادين الكبيرة، وفي هذا الجزء تحديداً ارتكب أغلب المرشحين انتهاكات كبيرة بالتعدي على دور العبادة والمنشآت العامة والآثار وإشارات المرور يمكن العودة لها تفصيلاً في القسم الخاص بالمخالفات الموثقة أدناه.

رابعاً: حد الإنفاق على الدعاية ودرجة الالتزام به:

لجأ أغلب المرشحين المستقلين والحزبيين لشبكة الأنترنت كوسيلة أساسية للتعريف بأنفسهم ونشر دعايتهم، وأعتمدوا بالأكثر على مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع المجانية مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب، وكانت قائمة في حب مصر هي الوحيدة التي قامت بعمل موقع الكتروني خاص بها عليه تعريف بكل مرشح وسيرته الذاتية وصورته، بالإضافة إلى الإعلان على المواقع الإخبارية الشهيرة والتي عليها إقبال كبير مثل الصفحة الرئيسية في اليوم السابع، وأيضاً خدمة الرسائل القصيرة، وكلها وسائل غير مكلفة وواسعة الانتشار بالمقارنة مع الصحف المطبوعة أو التلفزيون أو الراديو. حيث أن تكلفة عمل إعلانات على الفيسبوك مثلاً شاملة التصميم ونشر



الإعلان ومتابعة الصفحة تبدأ من 100 جنيه مصري، وخدمة الرسائل النصية القصيرة تبدأ من 10 جنيه مصري، وتكلفة عمل فيديو ونشره على اليوتيوب مجاناً لا تتجاوز 500 جنيه.

أما المرشحين في دوائر المحافظات البعيدة عن المراكز الرئيسية الذين لا يستخدم الناخبين فيها الأنترنت، فقد اعتمدوا على دعاية "الأوت دوورز"، واستخدموا الطرق التقليدية القديمة في عمل لافتات في الشوارع أو تأجير سيارات تحمل صور المرشحين، أو تقديم الهدايا في المناسبات المختلفة مثل عيد الأضحى واحتفالات السادس من أكتوبر وموسم دخول المدارس، وأيضاً إقامة السراقات في الشوارع، وهي أمور مكلفة، لكن لاحظنا أن أغلب المرشحين الذين استخدموا هذه الوسائل اعتمدوا على علاقاتهم في الدائرة وروابطهم العائلية والقبلية لتوفير هذه المصاريف، وبالتالي لم يدرجوا غالبها في الدفاتر ولم يخطرأ بما للجنة العليا حتى الآن بصفتها أقيمت بالنيابة عنهم وليس بواسطتهم بشكل مباشر، وهذا سيجعل عملية مراقبة حد الإنفاق في هذه النقطة تحديداً صعب جداً ويهدد بتجاوز البعض حد الإنفاق بالفعل. حيث أنه على سبيل المثال تبدأ تكلفة عمل اللافتة الواحدة وتصميمها وطباعتها وحجز مكان مميز لها على طريق رئيسي من 25 ألف جنيه، وتكلفة إقامة السرادق الواحد تبدأ من 40 ألف جنيه.

كما أن حرب تمزيق اللافتات وطمسها قد تم رصدها بالفعل في بعض محافظات الصعيد، وبعض الدوائر بالأسكندرية، وهو ما جعل بعض المرشحين يعينون حراس على اللافتات حتى لا يقوم مرشح منافس بتقطيعها أو طمسها. ولجأ البعض للاستعاضة عن استخدام السراقات، بحضور الأفراس والمناسبات العائلية وتمنئة المحتفلين ثم تقديم نفسه كمرشح عن الدائرة، وظهر ذلك بوضوح في النجوع والقرى بالصعيد.

كما لجأت بعض الأحزاب والقوائم الغنية للترويج لنفسها عبر القنوات الفضائية الخاصة، إذ أن أغلب قيادات هذه الأحزاب والقوائم يملكون قنوات فضائية ذات نسب مشاهدة عالية، وكانت طرق الدعاية على هذه القنوات إما باستضافة المرشحين البارزين لهذه الأحزاب في البرامج الحوارية الرئيسية أو اللجوء لعمل إعلانات تقليدية تتراوح مدتها من 30 ثانية إلى دقيقة، وهي مسألة مكلفة جداً حيث أن متوسط الإعلان لمدة دقيقة في القنوات الفضائية يصل إلى 15 ألف جنيه مرة العرض الواحدة.



أما بالنسبة لدور الدولة في هذه المسألة، فقد خصصت وسائل الإعلام الحكومية متمثلة في اتحاد الإذاعة والتلفزيون التابعين للدولة أيضاً أوقات للمرشحين للإعلان عن أنفسهم من خلالها مع مراعاة المساواة بين الجميع وتكافؤ الفرص، حيث وضع القطاع الاقتصادي باتحاد الإذاعة والتلفزيون مخططاً بأسعار وطرق حجز الحملات الإعلانية مدفوعة الأجر، حيث تم رصد 5 آلاف جنيه لكل 5 دقائق ممنوحة للمرشح للإعلان عن برنامجه الانتخابي على قناة صوت الشعب والقنوات الإقليمية في الفترة من 4 عصراً وحتى 6 مساءً على أن تزداد القيمة بنسبة 25% كل ساعتين حتى الفترة من 10 مساءً وحتى 12 منتصف الليل. وبالنسبة للشبكات الإذاعية فتختلف الأسعار بين الإذاعات الإقليمية والإذاعات المحلية فمثلاً تم رصد 3 آلاف جنيه لكل 5 دقائق على البرنامج العام بحد أقصى 15 دقيقة بسعر 15 ألف جنيه وهذه التسعيرة خاصة بالقوائم فقط، أما الفردى على شبكة الشرق الأوسط وشبكة الشباب والرياضة رصد لها 2500 جنيه مقابل 5 دقائق، أما الإذاعات الإقليمية فتكون التسعيرة 1000 جنيه مقابل كل 5 دقائق ممنوحة للمرشح بحد أقصى 15 دقيقة مقابل 5 آلاف جنيه. وبالنسبة لأسعار بث المؤتمرات الصحفية الخاصة بالمرشحين للإعلان عن برامجهم على شاشة قناة صوت الشعب، رصد القطاع الاقتصادي 75 ألف جنيه مقابل بث 5 دقائق من أى مؤتمر ولأى مرشح سواء فردى أو قوائم، و100 ألف جنيه مقابل بث 10 دقائق. وتم منح خصم 40% على الدعاية مدفوعة الأجر لكل من المرأة والشباب تحت سن الأربعين، ومجاناً لذوى الاحتياجات الخاصة من المرشحين.

ومن الملاحظة الأولية، يبدو أن غالبية المرشحين لم يتجاوزوا حد الإنفاق المقرر لهم، لكن عدم تمكنهم من تدوين كل المصروفات وتقدير قيم التبرعات العينية التي منحت لهم من العائلات، يجعل إمكانية تحديد التزامهم بالحد الإنفاقي بشكل حاسم أمر في غاية الصعوبة علينا كمتابعين من المجتمع المدني أو على اللجنة العليا للانتخابات أيضاً.

خامساً: أمثلة موثقة على المخالفات التي تم رصدها:

1. الخميس 3 سبتمبر، قام حزب النور بالأسكندرية بإعلان أن لديه كميات متوفرة من عقار السوفالدي لتوزيعها على المواطنين بشرط تقديم بطاقة الرقم القومي وبيانات المرضى، ويعد ذلك انتهاك صريح يحاول به الحزب جمع البطاقات من



المواطنين واستغلال حاجتهم للعلاج، كما أنهم فعلوا ذلك دون التنسيق مع وزارة الصحة، كما أن حملة توزيع حزب النور لعقار السوفالدي في وقت يسبق الوقت الذي قرره اللجنة العليا للدعاية الانتخابية بالمحافظة. وبعد وصول عدة شكاوى لوزارة الصحة بشأن هذا الأمر، أوقفت مديرية الشؤون الصحية بالإسكندرية، الحملة التي أطلقها حزب النور وطالبت الحزب بالتحقيق في الواقعة ومحاسبة المسؤولين.

2. الخميس 24 سبتمبر، قام بعض المرشحين باستغلال مناسبات دينية وقومية بالدعاية لأنفسهم قبل موعد بدء الدعاية الذي حددته اللجنة العليا في محافظاتهم، وكان أبرزهم قيام غالبية المرشحين المستقلين بنشر لافتات تهنئة بعيد الأضحى عليها صورتهم ورمزهم الانتخابي وإقامة سرادقات لتوزيع الأضاحي، وأيضاً إعلانات تهنئة للجيش بمناسبة الاحتفال بالسادس من أكتوبر، أما حزب النور فكان الحزب الرئيسي الذي استغل مناسبة عيد الأضحى في إقامة ساحات لصلاة العيد عليها شعارات حزب النور في مختلف الدوائر والمحافظات، خصوصاً الإسكندرية والصعيد.

3. يوم الأربعاء 30 سبتمبر، قام وكيل وزارة التربية والتعليم في المنيا بإحالة مدير مدرسة الفصل الواحد بعزبة محرم التابعة لمركز ديرمواس إلى الشئون القانونية للتحقيق بعد تداول صورة يستضيف فيها المرشح المستقل علاء حسنين داخل المدرسة لعمل مؤتمر انتخابي مع الجماهير.

4. نشر أنصار حزب النور على مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر رسالة موجهة إلى المنقبات والمنتخبين، يوم الجمعة 2 أكتوبر، نصها: "رسالة لأبو دقن اللي هيقاطع الانتخابات، تخيل كدا ساويرس خد أغلبية وشكل حكومة وعدل الدستور ووضع قانون حظر اللحية؟.. رسالة للمنتقبة اللي هتقاطع الانتخابات، تخيلي برضو نفس الاقتراح بحظر النقاب، هتعملوا ايه؟ فمهما كان خلافكم مع حزب النور فلن تجدوا حزب يحارب من أجل بقاء الشعائر غيره." وهذا يعد مخالفة صريحة لشروط اللجنة العليا للانتخابات بعدم إقحام الخطاب الديني في الدعاية الانتخابية، كما أنهم بذلك خالفوا شرط آخر وهو عدم تشويه حزب أو مرشح منافس، بالإضافة إلى النبوة الطائفية الموجودة في هذه الرسالة الانتخابية والتي تخالف الدستور.



5. الجمعة 2 أكتوبر، قامت المرشحة عن الحزب الناصري نشوى الديب، بدائرة إمبابة، بعمل جولات بالمدارس وتوزيع الورود على الأطفال وتعريفهم بنفسها، وهي بذلك قامت بأكثر من انتهاك، أولاً باستغلال الأطفال وهم فئة غير مستهدفة في دعايتها الانتخابية، وثانياً بدخولها مدارس الدائرة والقيام بأنشطة دعائية انتخابية فيها.
6. السبت 3 أكتوبر، نظمت المرشحة المستقلة الدكتورة سناء أبو سمرة في دائرة العاشر من رمضان، قافلة طبية مجانية لسكان المجاورة 30، وتلاها لقاء مع السيدات من الدائرة، مستغلة بذلك جمعية أهلية تقوم برئاستها، حيث أنها رئيس مجلس إدارة جمعية الرشاد الخيرية للتنمية.
7. السبت 3 أكتوبر، أرسل أحد المواطنين لخدمة صحافة المواطن بجريدة اليوم السابع، صوراً تثبت قيام المرشح المستقل رزق راغب ضيف الله بدائرة العامرية البرج في الإسكندرية باستخدام معدات الحى الحكومية لتعليق لافتات الدعاية الانتخابية، وهي المعدات التي تستخدم في جمع القمامة. كما قام نفس المرشح في يوم الجمعة 2 أكتوبر بوضع ملصقات حملته الانتخابية على سيارة الحى المخصصة لإزالة الملصقات والدعاية الانتخابية المخالفة بدائرة الحى.
8. نشرت حملة لا للأحزاب الدينية، يوم السبت 3 أكتوبر، بيان عن رصدها لاستغلال بعض المرشحين المستقلين للمساجد في أنشطة الدعاية الانتخابية. ومنهم على سبيل المثال لا الحصر أربع وقائع كالتالي: (1) قيام مرشح عن دائرة حلوان بزيارة دار الضيافة بمسجد الشهيد بكفر العلو والتبرع بمبلغ مالى للمسجد، (2) قيام مرشح بالدائرة السابعة مركز أبو كبير بعقد مؤتمر انتخابي داخل المسجد الكبير بعزبة تيمور التابعة للوحدة المحلية بقرية هريبط بمركز أبو كبير عقب صلاة العشاء مع الأهالى، فضلاً على قيام أحد أنصاره بتوزيع منشورات للمرشح داخل المسجد، تضم وعود بحل مشكلات العزبة في حال نجاحه في الانتخابات، (3) قام نفس المرشح باستغلال مسجد قرية أبو عمر الكبرى التابعة لمنشية رضوان بمركز أبو كبير، وعقد لقاء جماهيري مع أهالى القرية بالمسجد، (4) قام مرشح عن الدائرة الخامسة "دكرنس - بنى عبيد" بعمل مؤتمر انتخابي بعد صلاة العصر بمسجد ميت طريف مع المصلين وطالبهم بالتصويت لصالحه.



9. يوم الأحد 4 أكتوبر، قامت آمال محمود مرشحة حزب الوفد عن دائرة 15 مايو والتبين، باستغلال جدار مدرسة 15 مايو التجريبية التي تعمل بها، لتعليق لافتة عليها بما تهنئة بعيد الأضحى ورمز المرشحة الانتخابي واسمها وصورتها، فيما يعد انتهاك أولاً باستغلال منشأة حكومية في الدعاية، وثانياً باستغلال نفوذها الوظيفي داخل المدرسة للسماح بذلك، وثالثاً بخرق موعد الدعاية، حيث أن اللافتة معلقة قبل عيد الأضحى أي قبل موعد بدء الدعاية الذي أقرته اللجنة.
10. يوم الأحد 4 أكتوبر، قام رزق راغب ضيف الله، المرشح عن دائرة العامرية بوضع ملصقات دعائية انتخابية بأحجام مختلفة على جدران وأبواب بعض المساجد في دائرته.
11. الإثنين 5 أكتوبر، قام المرشح خالد محمد حسن مرشح دائرة بندر المنيا بطباعة صورته الشخصية ورمزه الانتخابي على كراسيات وكشاكيل وجداول الضرب ووزعها على منازل دائرته ببندر المنيا بمنطقة كدوان جنوب مدينة المنيا، وهو ما يعد خرق لشروط الدعاية في إطار الهدايا والرشاوي الانتخابية وتواصله مع فئة غير مستهدفة وهي الأطفال.
12. الإثنين 5 أكتوبر، تداول العديد من النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي صورة لأحد المرشحين بأبو قرقاص وهو يغازل الاخوة المسيحيين بالدائرة عن طريق وضع بعض كلمات للبابا كيرلس على كروت خاصة بالدعاية الانتخابية له، بما يعد خرق لقواعد اللجنة العليا باستخدام الخطاب الديني في الدعاية والتلاعب بالمشاعر الدينية.
13. يوم الإثنين 5 أكتوبر، كشف الشيخ مصطفى زايد المنسق العام لائتلاف الطرق الصوفية، والقيادي بحملة "لا للأحزاب الدينية"، في تصريح لجريدة اليوم السابع، عن أن الحملة رصدت استغلال سلفيين لدورات مياه المساجد التابعة للأهالي ولا تدخل تحت إشراف وزارة الأوقاف لدعم مرشحي الحزب في الانتخابات البرلمانية، كما قال أنهم رصدوا قيام بعض السلفيين باستخدام الزوايا الصغيرة كمقرات للدعاية الانتخابية للترويج بأن حزب النور هو ممثل الدين الإسلامي في هذه الانتخابات، وذلك في محافظات الأسكندرية والبحيرة والفيوم.



14. يوم الثلاثاء 6 أكتوبر، اشتكى أهالي الإسكندرية من قيام حزب النور باستغلال أطفال تتراوح أعمارهم بين ثلاث وتسع سنوات في أعمال الدعاية الانتخابية بدءاً من توزيع البرامج على المارة ولصق لافتات في الشوارع، وتعليقها على حوائط داخل المنازل والعمارات، واستغلال الأطفال أيضاً في عمل مسيرات دعائية يهتفون فيها لصالح المرشح، وأيضاً اصطحابهم مع المرشحين في المؤتمرات الجماهيرية بما يخالف قانون الطفل 1996/12 المعدل بالقانون 2008/126 المنظمة لعمل الأطفال، وقانون مكافحة الاتجار بالبشر 2010/64 والخاص بمكافحة أى عمل به شبه استغلال للطفل بوصفه أحد مظاهر الاستغلال السياسى للطفل. وبعدها تناول الإعلام الواقعة، تقدم طارق محمود بيلاع إلى المحامى العام الأول لنيابات استئناف الإسكندرية برقم 4112 ضد يونس زكى عبدالحليم مخيون رئيس حزب النور السلفى يتهمه فيه باستغلال حزبه للأطفال في الدعاية الانتخابية في المؤتمر الذى عقده حزب النور السلفى بالإسكندرية.

15. الثلاثاء 6 أكتوبر، قام المرشح المستقل كريم محروس بدائرة باب الشرق في الإسكندرية، بتنظيم احتفالات ذكرى السادس من أكتوبر للأطفال والمراهقين بمنطقة الحضرة، وعقد خلال الاحتفالية مؤتمر انتخابي رغم أنهم ليسوا فئة مستهدفة في الدعاية الانتخابية، عقبها جولة طرق أبواب.

16. يوم الخميس 8 أكتوبر، اشتكى أهالي محافظة القاهرة خصوصاً في منطقة وسط المدينة وما حولها من انتشار لافتات الدعاية الانتخابية للمرشحين، وغالبتهم من المستقلين، على أسوار بعض المصالح الحكومية والمدارس والمستشفيات بما يعد خرق للالتزام بفترة الدعاية لأن القاهرة في المرحلة الثانية وهي لم تبدأ بعد، فضلاً عن خرق شروط اللجنة العليا بعدم استغلال أي مصالح حكومية لنشر اللافتات. وحتى بعد أن قامت المحافظة بإزالة اللافتات المخالفة، قام بعض المرشحين بإعادة تعليق لافتات من جديد، خصوصاً في منطقة عابدين وحلوان.

17. الخميس 8 أكتوبر، تكررت شكاوى المواطنين في محافظات القاهرة والجيزة حول تعطيل الطرق بسبب انتشار سرادقات المرشحين في الميادين والشوارع الرئيسية بالمحافظتين، وغالبيتهم من المستقلين، لتوزيع هدايا أو لتلقي شكاوى الناخبين بشأن الخدمات الحكومية أو لعمل مؤتمرات انتخابية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ميدان الجيزة وميدان الحصرى وميدان



جهينة، وشارع الهرم، وشارع فيصل، وأغلب الشوارع الرئيسية في منطقة العمرانية ومنطقة أرض اللواء، وبالقرب من محطة مترو المعادى، وفي منقطة غمرة، ومنطقة حدائق القبة، والمرج، ودار السلام وحلوان وأغلب شوارع منطقة قصر النيل. وهم بذلك يرتكبون أكثر من انتهاك، حيث أن أولاً المرشحين في القاهرة لم تبدأ فترة الدعاية الانتخابية الخاصة بهم لأن القاهرة ضمن محافظات المرحلة الثانية، وثانياً قاموا بفعاليتهم بحرق شرط عدم تعطيل الطرق، وثالثاً الصرف على هدايا عينية تقدم للمواطنين في هذه السراقات بما يعد رشوة انتخابية.

18. يوم الجمعة 9 أكتوبر، المرشح المستقل العقيد محمد عطية في دائرة ههيا والإبراهيمية بالشرقية، بعقد لقاء انتخابي مع عدد من الأهالي داخل مسجد المعهد الديني الكائن بالقرية، بما يعد مخالفة لشروط اللجنة العليا بعدم استغلال دور العبادة في أي أنشطة دعائية انتخابية، كما أنه خالف بذلك أيضاً شرط الالتزام بفترة الدعاية، حيث أن الشرقية ليست ضمن محافظات المرحلة الأولى للتصويت، وبالتالي فترة الدعاية بها لم تبدأ بعد.

19. يوم الجمعة 9 أكتوبر، قام المرشح المستقل صلاح عفيفي عبد الظاهر بدائرة أسوان، بتعليق لافتة دعائية له على سور مستشفى أسوان الجامعي.

20. يوم الجمعة 9 أكتوبر، اشتكى أهالي حي الهرم والعمرانية بمحافظة الجيزة من انتشار لافتات دعائية مختلفة لمرشحين مستقلين وحزبيين على انتشارت الدعائية الانتخابية المخالفة على أسوار مجمع مدارس الصديق، ومستشفى صدر الجيزة، وسنترال العمرانية، وأسوار الإدارة التعليمية بالعمرانية، ومدرسة الشهيد محمد محمود بمنطقة الطالبية، وكلها منشآت حكومية.

21. يوم السبت 10 أكتوبر، اشتكى أهالي بني سويف من انتشار ملصقات المرشحين وغالبيتهم من المستقلين على أسوار المعاهد الدينية، ومراكز الثقافة، والهيئات الحكومية، وقام الأهالي بتقطيع بعضها بالفعل اعتراضاً على تشويهها لهذه المؤسسات، مما نتج عنه بعض المشادات بين الأهالي وأنصار المرشحين.



22. يوم السبت 10 أكتوبر، قام أحد المرشحين المستقلين بدائرة أنبوب والفتح بمحافظة أسيوط، بتعليق ملصقات انتخابية على أعمدة إشارات المرور على الطريق السريع مما أدى لحجب رؤية الإشارات تحتها تماماً، وبفعلته تلك أرتكب مخالفة ليس فقط في حق قوانين وشروط اللجنة العليا للانتخابات ولكن أيضاً في حق المواطن لأن غياب الإشارات عن الطريق السريع يهدد سلامة المارة وسياراتهم.

23. السبت 10 أكتوبر، قام مُجَّد أحمد الكومي مرشح حزب مستقبل وطن بشبين القناطر بجولة انتخابية بقرية المريخ و الشوبك بالدعاية لنفسه عبر تقديم وعود انتخابية مرتبطة بأعمال الحكومة وليست من اختصاصات مجلس النواب مثل الوعد بتشغيل محطة الصرف الصحي بقرية الشوبك المتوقفة منذ فترة من قبل المحافظة، وتقليل كثافة عدد الطلاب داخل المدارس، ومعالجة مشكلة التلوث البيئي حول المصارف، وتعيين الخريجين.

24. يوم الأحد 11 أكتوبر، قام مرشح مستقل بدائرة بولاق الدكرور بوضع لافتة له على باب مدرسة الشهيد أحمد سعيد محمود الكائنه بشوارع المساكن متفرع من شارع العشرين.

25. يوم الأحد 11 أكتوبر، حررت مديرية أوقاف الإسكندرية محضراً ضد مرشح حزب النور مُجَّد رمضان الزعيري، لوضعه دعاية انتخابية أعلى مسجد بلال بن رباح بالمعمورة البلد، التابع لإدارة أوقاف المنتزه، وقامت مديرية الأوقاف بنزع اللافتات والتحفظ عليها.

26. يوم الإثنين 12 أكتوبر، نشرت مجلة المجتمع الكنسي الأسبوعية والتي توزع في كنائس الإسكندرية دعاية وإعلانات ل 19 مرشح مستقل أقباط ومسلمين مدعمة بالصور والبرنامج الانتخابي للبعض منهم، بما يعد انتهاك للشروط التي وضعتها اللجنة العليا باستغلال دور العبادة في نشر الدعاية بأي صورة من الصور أو محاولة توجيه الناخبين على أساس ديني أو عبر منابر دينية.



27. يوم الاثنين 12 أكتوبر، قام المرشح المستقل مُجد عبد العليم الضبعواوي بدائرة مركز ومدينة القرنة بمحافظة الأقصر بتوزيع عدد من المصاحف وأجزاء من القرآن الكريم وعليها صورته ورمزه الانتخابي، بما يعد مخالفة صريحة لشروط اللجنة العليا بعدم استغلال الخطاب الديني في الترويج السياسي.

28. يوم الاثنين 12 أكتوبر، كلف الدكتور أيمن محسب المرشح المستقل بدائرة العجوزة والدقى، وهو أيضاً أستاذ بجامعة القاهرة، بعضاً من طلابه في كلية الحقوق بتوزيع منشورات برنامجه على الناخبين أمام الباب الرئيسي لجامعة القاهرة، وهو بذلك ارتكب مخالفتين أولها استغلال الجامعة وهي منشأة حكومية بغرض الدعاية الانتخابية وثانيها استغلال نفوذه الوظيفي لتكليف الطلاب بهذه المهمة.

29. يوم الثلاثاء 13 أكتوبر، اشتكى أهالي مركز العياط بمحافظة الجيزة من قيام مرشح مستقل بوضع ملصقات دعائيه الانتخابية على أجسام تماثيل في الميادين الرئيسية، بما فيه مخالفة واضحة لشروط اللجنة العليا بعدم التعدي على الآثار أو تشويه الطرق بملصقات الدعاية.

سادساً: دور أجهزة الدولة في التصدي للمخالفات:

قامت أجهزة الدولة المختلفة بالتصدي لهذه المخالفات طوال فترة الدعاية، متمثلة في إدارات المرور المختلفة في المحافظات المذكورة، وتوجيهات وزارة التنمية المحلية والإدارات التابعة لها بشأن التخلص من اللافتات المخالفة على الفور، وأيضاً الإدارات المختلفة التابعة لوزارة التعليم، ومراكز الشباب والرياضة، لكن عدم تعاون المرشحين المخالفين وإصرارهم على إعادة وضع لافتاتهم لم يمكن المسؤولين من السيطرة على هذه المخالفات بشكل كامل. ولهذا، ندعو اللجنة العليا للانتخابات بسرعة اتخاذ إجراءات ضدهم ليتوقفوا عن ممارسة المخالفات ويكونوا عبرة لغيرهم.



تقع مسؤولية التصدي لمخالفات استغلال دور العبادة في الدعاية الانتخابية واستغلال الخطاب الديني في الدعاية السياسية على عاتق وزارة الأوقاف، بصفتها الجهة المسؤولة عن المساجد من الناحية الإنشائية ومن ناحية ما يدار بداخلها من خطب أو نقاشات، وقد قامت الوزارة بالفعل إما من خلال تصريحات مباشرة لوزير الأوقاف، أو إعلانات من جانب مديريات الأوقاف بكل محافظة، بتحذير المرشحين من استغلال المساجد لهذه الأغراض، وبالفعل قامت مديرية الأوقاف في محافظة الإسكندرية بدور كبير في محاربة بعض المرشحين، خصوصاً من حزب النور السلفي ومنعهم، حتى أن المديرية قامت بتحرير محضر بتاريخ 11 أكتوبر ضد أحد مرشحي حزب النور لتعديه على حرمة أحد المساجد، لكن ما زالت المهمة على أرض الواقع أمر في غاية الصعوبة، حيث أن عدد المساجد الموجودة في مصر يزيد على 135 ألف، 83 منهم فقط تابعة لوزارة الأوقاف، وغالبية المساجد والزوايا الأخرى تتبع جمعيات أهلية مثل الجمعية الشرعية وأنصار السنة، أو تتبع الأهالي وأغلبها يسيطر عليها السلفيون المؤيدون لحزب النور. وهذا الأمر يتطلب تدخل اللجنة العليا للانتخابات ووزارة التنمية المحلية ورؤساء الأحياء والمحافظات بشكل مباشر لمعاونة وزارة الأوقاف في السيطرة على مثل هذه الانتهاكات ضد الديمقراطية وضد حرمة بيوت الله.

خاتمة:

اعتمدت الدعاية في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب 2015 بشكل كبير على وسائل غير تقليدية ومبتكرة تم استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة فيها بكثافة، وهو ما جعل أغلب المرشحين يلتزمون بحد الإنفاق إما لضعف إمكانياتهم المادية أصلاً كما هو الحال لدى أغلب المرشحين الشباب أو بسبب أن هذه الوسائل هي بالفعل أوسع انتشاراً وأقل تكلفة. لكن على الرغم من ذلك، كان من الصعب أن نحصل على مؤشرات حقيقية بالأرقام تثبت الالتزام بحد الإنفاق، وذلك لأن غالبية المرشحين لم يقوموا بتسجيل المصروفات في الدفاتر وفق شروط اللجنة بما في ذلك تقدير قيم التبرعات العينية.

وحسب ما اتضح في التقرير، أيضاً، فإن صاحب النصيب الأكبر من مخالفات شروط الدعاية من بين مرشحي الفردي هم المرشحين المستقلين الغير تابعين لأحزاب، وأغلبهم كانوا أعضاء بالحزب الوطني وترشحوا على قوائمه من قبل، ويبدو أن السبب الحقيقي وراء مخالفتهم أنهم ما زالوا يستخدمون الطرق القديمة في الدعاية المتوارثة منذ عهد مبارك مثل الترابطات العائلية والقبلية خصوصاً في الصعيد وسيناء ونشر لافتات في أماكن مخالفة وإحداث تلوث بصري وسمعي بسيارات الدعاية التي تجوب الشوارع وتعطيل الطريق بالسرادقات الكبيرة وتوزيع الهدايا في المناسبات الدينية والقومية المختلفة وغيرها من الوسائل التي تخالف كثيراً القواعد التي وضعتها اللجنة العليا.

أما بالنسبة للأحزاب، فقد كان صاحب النصيب الأكبر في المخالفات هو حزب النور بدءاً من استغلال الخطاب الديني في الدعاية واستغلال المساجد والمناسبات الدينية، مروراً بترويج خطاب طائفي ضد مرشحين منافسين على مواقع التواصل الاجتماعي، وحتى استغلال الأطفال تحت سن عشر سنوات في توزيع الدعاية ولصقها في الشوارع والمؤتمرات الانتخابية الخاصة بهم وعمل مسيرات للمرشحين، أما أحزاب المصريين الأحرار والوفد فكانت نسبة مخالفتهم ضئيلة جداً وكلها مخالفات فردية من مرشحين مثل وضع ملصق في مكان مخالف أو ما شابه، وقامت هذه الأحزاب بمعالجتها فوراً وإزالة المخالفات، وهذا ربما سيجعل هذه الأحزاب تنال ثقة أكبر لدى المواطنين في التصويت لحرصهم على الالتزام بالقانون.

وعلى مستوى الدولة، يمكن الجزم بأن أجهزة الدولة المختلفة وكافة الوزارات المعنية قد بذلت أقصى جهد ممكن لتعقب المخالفين والتعامل معهم، خصوصاً المتعدين على الشوارع والمساجد والمنشآت الحكومية، لكن عدم تعاون المرشحين وعودتهم لتكرار ارتكاب المخالفة صعب من هذه المهمة. ولهذا يجب على اللجنة العليا للانتخابات أن تسرع إجراءات معاقبة المخالفين حتى يكونوا عبرة لغيرهم في المرحلة الثانية، ولأن من لا يحترم القانون لا يمكن له أن يكون مشرع للقوانين في البرلمان.